مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية
MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية – الأوكرانية

أ. د. عارف محمد خلف البياتي
جامعة الامام جعفر الصادق (ع) / كركوك
arif.muhammad@ijsu.edu.iq

استلام البحث: 26/08/2024	مراجعة البحث: 01/10/2024	قبول البحث:26/10/2024

الملخص:

لقد تناول البحث دور الأمم المتحدة في الحرب الروسية – الأوكرانية إذ شكلت هذه الحرب تحدياً كبيراً للأمم المتحدة عن مدى قدرتها على مواجهة ما ينجم من مخاطر استمرار الحرب واحتمالية امتدادها وتوسعها الى مناطق أخرى من العالم.

ان استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي كأحد الطرفين في الحرب قد أصاب دور المجلس بالشلل التام بوصفه الجهاز التنفيذي للمنظمة الدولية والمسؤول عن حفظ الأمن والسلم الدوليين ، وبالتالي فشله في إيقاف الحرب تبعاً لذلك.

وجاء هذا البحث ليسلط الضوء على موقف الأمم المتحدة من الحرب واستعراض أدوار أجهزتها على مستوى دور مجلس الأمن وتعامله مع الحرب في الجانب الأمني ، ودور الجمعية العامة وتعاملها مع هذه الحرب في الجانب الأمني والإنساني وغير ذلك .

الكلمات المفتاحية: الأمم المتحدة ،الحرب ،روسيا ،أوكرانيا

Abstract

The research addressed the role of the United Nations in the Russian-Ukrainian war, as this war posed a major challenge to the United Nations regarding its ability to confront the resulting risks of the continuation of the war and the possibility of its extension and expansion to other regions of the world. Russia's use of its veto power in the UN Security Council as one of the parties to the war has completely paralyzed the Council's role as the executive body of the international organization responsible for maintaining international peace and security, and consequently its failure to stop the war accordingly. This research came to shed light on the position of the United Nations on the war and review the roles of its agencies at the level of the role of the Security Council and its dealings with the war on the security side, and the role of the General Assembly and its dealings with this war on the security and humanitarian side, and so on.
Keywords: United Nations, war, Russia, Ukraine.

المقدمة:

لقد شكل الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في الرابع والعشرين من شباط 2021 تحدياً كبيراً للأمم المتحدة ، إذ أصبحت تواجه اختباراً حقيقياً على مدى قدرتها على استيعاب مخاطر هذه الحرب واحتمالات توسعها ، وانغماس العديد من الدول في المشاركة غير المباشرة في الصراع الدائر بين روسيا وأوكرانيا وإطالة أمدها .

إن الحجج التي قامت بتسويقها روسيا لتبرير غزوها على أوكرانيا واستخدام القوة المسلحة من منطلق الحق في الدفاع عن النفس ، قد سلط الضوء على أوجه القصور الذي شاب ميثاق الأمم المتحدة بمنح الدول المنتصرة في الحرب

CC BY

العالمية الثانية مقاعد دائمة في مجلس الأمن الدولي ، واستخدام حق النقض (الفيتو) لإحباط الجهود المبذولة لإنهاء الحرب ، والتي تكون احدى هذه الدول طرفاً اساسياً فيها ومنها روسيا الآن ، والتي قامت بإفشال جميع الجهود الرامية الى وقف الحرب من قبل الأمم المتحدة واداتها التنفيذية المتمثلة في مجلس الأمن ، والذي فرض عليه وضعاً لا يسمح للمجلس باتخاذ اية خطوة تجاه وقف الحرب الروسية – الأوكرانية تبعاً لذلك .

إن افراغ ميثاق الأمم المتحدة من محتواه والمبادئ التي جاء بها سببه تحكم عامل القوة والميزة التي منحت للدول الخمس في مجلس الأمن ، ولم تكن الحالة الروسية هي الأولى في تجميد فعالية الأمم المتحدة وسلبها لدورها في المحافظة على السلم والأمن الدوليين ، وإنما سبقتها الولايات المتحدة وبريطانيا في العدوان على العراق عام 2003 . وهذا ما يدلل على مدى الاستخفاف بهذا القدر لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من قبل هذه الدول جمعاء .

ولذلك فإن الاستخدام المتواصل من قبل روسيا في استخدام حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن قد انعكس سلباً على أداء مهمته الأساسية في وقف إطلاق النار ، وتحويل مهمة الأمم المتحدة الى التركيز في جهود الوساطة والحالات الإنسانية والادانة الرمزية للغزو من قبل الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى .

أهمية البحث :

تُعد الأمم المتحدة كأحد المنظمات الدولية الفاعلة في السياسة الدولية التي تتمتع بالشخصية القانونية الدولية ، والتي تضطلع بدور مهم في حفظ السلم والامن الدوليين كون ذلك أحد المهام الأساسية لها ، الى جانب المهام الأخرى ووفق الاختصاصات المتشعبة لأجهزتها المختلفة ، ومن هنا لابد من معرفة دورها في الحرب الروسية – الأوكرانية وتعاملها معها .

منهجية البحث :

تم اعتماد هذا البحث على أساس المنهج التاريخي ، والذي من خلاله تتبع انشاء الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية ووضع آليات عمل أجهزتها وبخاصة مجلس الامن الدولي ، واعتماد المنهج الوصفي لكيفية تعامل الأمم المتحدة مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية وتطوراتها المتنازعة بعد قيام روسيا بشن الحرب على الأراضي الأوكرانية وتحليل الدور الأممي للمنظمة العالمية في هذه الحرب من خلال المنهج التحليلي .

اشكالية البحث :

تكمن في ان الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية أدى الى تركيز الاهتمام العالمي على تداعيات هذه الحرب المدمرة على السلم الدوري ، وعلى أوجه القصور التي تعيد الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلم والامن الدولي من خلال الأداة

CC BY

التنفيذية المتمثلة في مجلس الامن الدولي ، والتي تم تعطيل دوره من قبل روسيا كأحد الأعضاء الدائمين في المجلس باستخدام حق النقض (الفيتو)

ومن هذا المنطلق لابد من طرح إشكالية دور الامم المتحدة في الحرب الروسية – الأوكرانية وعجزها عن وقف هذه الحرب .وفي ضوء هذه الإشكالية تم طرح بعض التساؤلات وهي :

- ماهي الخلفية التاريخية التي تبين فيها كيفية نشأة الأمم المتحدة وطبيعة عمل أجهزتها
- ما طبيعة عمل مجلس الامن الدولي وتعامله مع الحرب .
- ما طبيعة عمل الجمعية العامة وكيفية تعاملها مع الحرب ، وما هو دورها في الجانب الإنساني.
- ما هو دور الأمم المتحدة في تأمين الغذاء العالمي.

أولاً : خلفية تاريخية :-

تعد قيام الحرب العالمية الثانية عام 1939 إيذانا بفشل عصبة الأمم في تحقيق رسالتها والاغراض التي جاءت بها، وبخاصة ضمان السلام العالمي واحترام سلامة أقاليم الدول الأعضاء ، واستقلالها السياسي ضد الاعتداءات الخارجية، وذلك على أثر قيام بعض الدول بالاعتداء على غيرها، كما فعلت ايطاليا باحتلالها الحبشة عام ١٩٣٦ ، وكذلك احتلال المانيا النمسا وجيكوسلوفاكيا ولوكسمبورغ، اضافة الى احتلال روسيا لفنلندا عام ١٩٣٩ .

ولذلك فقد توالت الاجتماعات واللقاءات والتحالفات التي عقدت بين القوى العظمى ، لغرض مواجهة دول المحور بالإشارة أو التنويه أو التصريح الى ضرورة إقامة تنظيم دولي جديد يعقب العصبة، على أن يكون أوفى تنظيماً وأكثر فاعلية وأشمل اختصاصاً من عهد العصبة ، وذلك بهدف ايجاد مجتمع دولي جديد ينعم بالأمن والسلام ، وتتجنب البشرية مخاطر خوض حرب عالمية أخرى[1].

وبعد سلسلة من الخطوات المباشرة التي قادت الى انشاء الامم المتحدة، تم عقد العديد من المؤتمرات بدءاً من بيان تصريح الاطلسي الذي أعلن بعد اجتماع بين الرئيس الامريكي روزفلت ورئيس وزراء بريطانيا تشرشل ، تضمن السعي الى إقرار مبدأ الأمن الجماعي من خلال إقامة تنظيم دولي جديد بعد انتهاء الحرب ، مروراً بإعلان موسكو عام ١٩٤٣ ، ومؤتمر طهران في العام نفسه الى اجتماع ممثلي الدول الاربع الكبرى في (دمبارتن اوكس) في ١٩٤٤/7/21 ، و الى مؤثر يالطا في شباط ١٩٤٥ والذي تم الاتفاق فيه على الأسس العامة للنظام القانوني للأمم المتحدة[2] .

ويعد مؤتمر يالطا العامل الحاسم في مسألة التصويت في مجلس الأمن ، إذ قررت الدول الكبرى المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في اجتماعهم في مدينة يالطا في الاتحاد السوفيتي بحضور كل من الرؤساء ستالين وروزفلت وتشرشل

---

[1] الدكتور هادي نعيم المالكي ، المنظمة الدولية ، ط1 ، مكتبة السيبان ، بغداد ، 2013 ، ص165.

[2] المصدر نفسه ، ص165 – 167 .

CC BY

، بإعطاء الحلفاء المنتصرين في الحرب سلطات استثنائية تمثلت في حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن ، وتمت صياغة ذلك في ميثاق الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو المنعقد في حزيران 1945 في نص المادة الثالثة والعشرين بإضافة كل من فرنسا والصين الى الدول الثلاث المنعقد في يالطا [1] .

وبذلك فان وضع اللبنة الأولى في انشاء مجلس الأمن الدولي وتخصيص حق الفيتو قد وضعت بداية في مؤتمر يالطا ، ولم يتم توسيع نطاق الدول دائمة العضوية ليشمل فرنسا والصين الا لاحقاً .

وتكمن أهمية التدقيق في رمزيتها الحالية على خلفية الحرب الروسية – الأوكرانية التي تصدر فيها الثنائي الولايات المتحدة وبريطانيا المناهضة إزاء روسيا والصين ، بأن وصل بهما الامر الى حد مطالبتهما حرمان روسيا من عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي [2] .

وهكذا فان مؤتمر يالطا يعد الأساس الذي تم بموجبه الدعوة الى مؤتمر يعقد في سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة في يوم 25 نيسان 1945 واستمر الى يوم 26 حزيران من العام نفسه ، ولقد كانت الدول الكبرى هي المهيمنة على المؤتمر والموجهة لفعالياته وانشطته ، إذ ساد المؤتمر شعور بأن المنظمة المقترحة في حاجة للمشاركة الفعالة من جانب القوى الكبرى لكي تكون في مستوى النجاح والتطور ، وبالتالي لابد من ضمان هذه المشاركة من خلال الاستجابة لرغبات وإزاء هذه الدول بشأن الأمم المتحدة [3] .

وعلى الرغم من الاعتراضات التي شهدها هذا المؤتمر من قبل الدول الصغرى للامتيازات التي حصلت عليها القوى الكبرى في ميثاق المنظمة وبخاصة فيما يتعلق بحق العضوية الدائمة في مجلس الأمن والتمتع بحق (الفيتو) إلا أنها عادت وأقرت جميع المبادئ التي يتم إقرارها في مؤتمري دومبارتن اوكس ويالطا [4] .

وفي ظل سياسة الامر الواقع فقد تم التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بحضور ممثلي 50 دولة في هذا المؤتمر ، واخذت الدول المساهمة في المؤتمر بالمصادقة على الميثاق وفقاً لأنظمتها الدستورية الخاصة . وفي الرابع والعشرين من شهر تشرين الأول عام 1945 ظهرت الأمم المتحدة الى الوجود رسمياً ، وأصبح لها شخصية قانونية دولية بعد ان صادقت عليها اغلبية الدول الأعضاء على الميثاق . ولقد زاد عدد أعضاء الأمم المتحدة من 51 عضواً عام 1945 الى 189 عضواً في كانون الأول عام 2000 [7] . ووصل عددهم في عام 2023 الى 193 عضواً [5] .

ويبدو ان الهدف من وراء انشاء الأمم المتحدة هو التركيز على الأمن الجماعي وايلاءه أهمية كبيرة بكونه قد اكتسب اهتماماً واضحاً في ظل المنظمة الجديدة ، وأكثر شمولاً من المعنى الذي اكتسبه في ظل عصبة الأمم . وهذا

---

[1] د. محمد السقاف : صراع الكبار يقوض مهام الأمم المتحدة ، انظر في ذلك الى الرابط http://www.aawsat.com

[2] المصدر نفسه .

[3] الدكتور زايد عبيد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، ط1 ، دار الرواد ، بيروت ، 2002 ص48

[4] رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ط1 ، المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع 1986، بيروت ، ص71

[5] United Nations http://en.wikipedia.org.

CC BY

ما تم التعبير عنه في الرغبات والاتجاهات التي ظهرت في المداولات التي جرت في سلسلة المؤتمرات التي عقدت لإنشاء الأمم المتحدة ، فقد كان كلها تعبر عن رغبة عامة في تقوية وتعزيز دور المؤسسات التي يقوم عليها تطبيق الأمن الجماعي ، وبخاصة فيما يتعلق بقوة التنفيذ الجبري ضد قوى العدوان في المجتمع الدولي ، وذلك في محاولة لتجنب عوامل الضعف والفشل التي ظهرت في ميثاق عصبة الأمم [1] .

لقد أنشئت الأمم المتحدة لمنع تكرار الدمار الكبير والمعاناة الإنسانية التي خلفتها الحروب السابقة وأبرزها الحرب العالمية الثانية ، وتجنب الحروب او استخدام العنف الدولي بشكل عام ، بل يتجاوز ذلك الى وجوب او ضرورة معالجة الأسباب التي تكمن خلف حدوث الاضطرابات ، بهدف ازالتها وإشاعة حالة من الطمأنينة والاستقرار الدولي أو ما يسمى بالأمن الدولي [2] .

وهذا لا يتحقق الا من خلال التدابير المشتركة والفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها ، وتقمع اعمال العدوان وغيرها من وجود الاخلال بالسلم ، وتتفرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي ، لحل المنازعات التي قد تؤدي الى الاخلال بالسلم أو لتسويتها .

وكما هو عليه الحال في جميع الأنظمة القانونية ، فإن الغرض الأساسي لوجود القانون الدولي هو حماية المجتمع الدولي من خلال منع اندلاع العنف ، وهذا ما تنص عليه المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على ان الغرض الرئيسي للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين من خلال اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع وإزالة التهديدات التي يتعرض لها السلام [3] .

وعليه تقع المسؤولية الرئيسية عن إزالة التهديدات التي تهدد السلم أو قمع العدوان على عاتق مجلس الأمن الدولي الذي يمكنه اتخاذ قرارات وملزمة لجميع الدول من اجل فرض تدابير جماعية ، كما هو منصوص عليه في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضد المعتدي مثل الإجراءات السياسية والتدابير الاقتصادية وحتى العسكرية عندما تفشل التدابير الأخرى [4] .

ومع ذلك فان تركيز ميثاق الأمم المتحدة على دور مجلس الأمن في حماية السلم والأمن الدوليين ، يعني ان مسألة التقييم والتحديد تخضع لاعتبارات الدول الخمس الكبرى التي تملك العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي بحكم تمتعها بحق النقض (الفيتو) . فقد تقوم احدى الدول الكبرى بسلوك تعده دول أخرى صغرى سلوكاً يؤثر على السلم والأمن الدوليين بشكل خطير [5] . وفي هذه الحالة يمكن تعطيل أي مشروع قرار ضد الدولة الكبرى باتخاذها حق

---

(1) الدكتور زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص219 – 220 . كذلك انظر إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط4 ، (منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، 1985) ، ص315 .

(2) المصدر نفسه ، ص221 .

(3) Charter of the United Nations، New York، p.3.

(4) The war in Ukraine : The protection of international peace and http://politicstoday.org .

(5) الدكتور زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، ص223 .

CC BY

النقض (الفيتو) . ومن الأمور المركزية في هذا النظام لعمل مجلس الأمن الدولي التي تمنح قواعدها التي كتبت بعد الحرب العالمية الثانية الخمسة المنتصرين في تلك الحرب بريطانيا والصين وفرنسا وروسيا والولايات المتحدة سلطة الاعتراض على أي اجراء مقترح لتعديل ميثاق الامم المتحدة منذ عام 1946 ، وتظهر سجلات مكتبات الأمم المتحدة ان الأعضاء الدائمين استخدموا حق النقض 262 مرة في الكثير من الحالات لعرقلة التحديات الدولية لأعمالهم بما في ذلك استخدام القوة العسكرية [1] .

ولذلك فانه على الرغم من التفويض الأساسي للأمم المتحدة كان هو حفظ السلام ، إلا ان الانقسام بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق أدى في الكثير من الأحيان الى إصابة المنظمة بالشلل والسماح لها بشكل عام بالتدخل فقط في الصراعات البعيدة عن الحرب الباردة .

ولربما كانت الاستثناءات الموجودة هما دور مجلس الأمن الدولي في اتخاذ عدداً من التدابير السريعة لإقرار السلم والأمن الدوليين في عدد من المنازعات الدولية على سبيل المثال ، منها ازمة الحرب الكورية وذلك في القرار الصادر من مجلس الأمن الدولي في / تموز 1950 ، والذي سمح بتشكيل تحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لصد الغزو الكوري الشمالي لكوريا الجنوبية ، والذي تم تحريرها في غياب الاتحاد السوفيتي وتوقيع اتفاقية الهدنة الكورية في 27 تموز 1953[2] .

وانشئت الأمم المتحدة عملية الأمم المتحدة في الكونغو الأولى لها لغرض النظام في كاتانغا واعادتها الى سيطرة الكونغو الديموقراطية بحلول 11 مايس 1964[3] وكذلك ما حدث في الازمة القبرصية عام 1964 إذ أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة للمحافظة على السلم في قبرص لتحول دون استمرار الصدام المسلح بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . وغير ذلك من الحالات التي تدخل فيها مجلس الأمن الدولي ، منها تلك التدابير التي اتخذها ضد العراق وفقاً للقرار 678 الصادر في 29 تشرين الثاني 1990 الذي أجاز استخدام القوة في حال عدم التوصل الى حل سلمي للازمة العراقية – الكويتية قبل 15 كانون الثاني 1991[4] .

وتشير الإحصاءات في سجلات الأمم المتحدة انه منذ عام 1946 مارس جميع الأعضاء الدائمين الخمسة حق النقض في وقت من الأوقات على قضايا متنوعة حتى الان ما يقرب من 49% من المرات التي استخدمت فيه الدول دائمة العضوية حق النقض كان من قبل الاتحاد السوفيتي ، ومن ثم الاتحاد الروسي كونه واصل عضوية الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة بما في ذلك مجلس الأمن . و29% من قبل الولايات المتحدة و10% من قبل المملكة المتحدة و6% لكل من الصين وفرنسا[5] .

---

(1) The Ukraine war escalates demands to reform the united http://www.usip.org .

(2) United nations، opcit . https: www.cow.tr

(3) Ibid .

(4) الدكتور زايد عبيد الله مصباح ، مصدر سبق ذكره ، 224 .

(5) تعرف على صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوقف الحرب انظر ذلك على الرابط : 18-

CC BY

وبالإمكان القول ان المواصفات التي يبني عليها ميثاق الأمم المتحدة في منح بعض الدول الكبرى امتياز استخدام حق النقض في مجلس الأمن الدولي يتنافى مع مفهوم الأمن الجماعي الدولي، ويتعارض مع مهمة الأمم المتحدة في حفظ السلام ، وتعطيل لدورها العالمي المتجسد في اتخاذ إجراءات بشأن الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية .

ثانياً : مجلس الأمن وتعامله مع الحرب :-

لقد حدد ميثاق الأمم المتحدة بصفته الوثيقة التأسيسية للمنظمة وظائف وسلطات مجلس الأمن والذي تم التوقيع عليه في 26 حزيران 1945 في مدينة سان فرانسيسكو الامريكية في ختام مؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات الدولية ودخل حيز التنفيذ في 24 تشرين الأول 1945 .

ويتألف مجلس الأمن بموجب المادة 23 من 15 عضواً من أعضاء الأمم المتحدة ، الصين الشعبية ، فرنسا ، والاتحاد السوفيتي ، بريطانيا ، والولايات المتحدة كأعضاء دائمين في المجلس ، بالإضافة الى 10 دول غير دائمة يتم التناوب عليها بالانتخاب من بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة [1]. ويمثل مجلس الأمن الهيئة التي منحت المسؤولية الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين، ويأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد او خرق للسلام او أي عمل عدواني .

وعلى الرغم من ذلك لا تزال حوالي 60 دولة عضو في الأمم المتحدة لم تجلس ابداً في مقعد غير دائم في مجلس الأمن ، الا ان جميع أعضاء الأمم المتحدة يوافقون بموجب المادة 25 من الميثاق ، على قبول وتنفيذ القرارات التي يتبناها المجلس ، والإجراءات التي يتخذها المجلس ملزمة لجميع الأعضاء في الأمم المتحدة[2] .

ويتم تعامل مجلس الأمن مع الازمات الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة ، إذ يقوم باتخاذ عدة إجراءات وطبقاً للفصل السادس من الميثاق فقد يدعو المجلس أطراف التنازع الى فض النزاع بالوسائل السلمية ، وتسوية الخلافات بالمساعي الحميدة او الوساطة او التحكيم بان يوصي بإحالة المنازعات الى محكمة العدل الدولية .

وفي بعض الحالات قد يتصرف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق ويلجأ الى فرض عقوبات ، او حتى يأذن كملاذ أخير عن استنفاذ الوسائل السلمية لتسوية النزاع الى استخدام القوة من جانب الدول الأعضاء ، أو ائتلاف الدول والأعضاء او عمليات السلام المأذون بها من الأمم المتحدة لحفظ السلام والأمن الدوليين او اعادتهما[3] .

وبالقدر الذي يخص الازمة الروسية – الأوكرانية قبيل الغزو الروسي للأراضي الأوكرانية في 24 شباط 2022 ، فقد تم عقد اجتماع طارئ لمجلس الأمن الدولي في 23 شباط 2022 في مقر الأمم المتحدة ، وخاطب الأمين العام

---

http://www.youm7.com

(1) Charter of the united nations، op.cit، p.10 .

(2) Ibid، p.11 .

(3) تعرف على صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوقف الحرب ، مصدر سبق ذكره .

CC BY

للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مباشرة وحثه على منع قواته من مهاجمة أوكرانيا ومنح السلام فرصته .

وفي صباح يوم 24 شباط أعلن الرئيس الروسي بوتين بدء عملية عسكرية خاصة ، وبعد خروجه من اجتماع مجلس الأمن خاطب الأمين العام مرة أخرى قائلاً ((باسم الإنسانية اعيدوا قواتكم الى روسيا باسم الإنسانية لا تبدأوا ما قد يكون الحرب الأكثر تدميراً منذ بداية القرن))[1].

ومع ذلك لم يتمكن مجلس الأمن الذي يتمتع سلطة اتخاذ قرارات ملزمة من اتخاذ إجراءات ضد روسيا ، فقد اجتمع مجلس الأمن في جلستين استثنائيتين دون التوصل الى نتائج ، وفضلت روسيا ان تبدأ الهجوم اثناء انعقاد اجتماع مجلس الأمن ، وبعد بداية الهجوم الروسي لم يتمكن مجلس الأمن في جلسته الأولى في 26 شباط 2022 من اتخاذ قرار قسري ضد روسيا ، وذلك مرة أخرى بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) [2] .

وتوالت جلسات مجلس الأمن بشأن الحرب في أوكرانيا إذ عقد مجلس الأمن في عام 2022 50 جلسة بما في ذلك 36 جلسة احاطة مفتوحة . واستحوذت أوكرانيا على أكثر من 15 في المئة من اجتماعات المجلس (42 من بين 276 جلسة عامة) ، كما ان 17 من بين 22 اجتماعاً عقدت تحت بند (التهديدات للسلم والأمن الدوليين ركزت على الحرب في أوكرانيا) [3] .

وعلى الرغم من تكاثر الاجتماعات للمجلس فأنها مصحوبة بعدد اقل من القرارات المعتمدة ، وهذا يعكس الخلاف الداخلي في المجلس ، كما ارتفع استخدام حق النقض من مرة واحدة في عام 2021 الى أربع مرات في عام 2022 ، إذ تم استخدامه من قبل روسيا الاتحادية في المسائل المتعلقة بأوكرانيا [4]. وبالمثل أدى مراوغة الاجماع الى اعتماد عدد اقل بكثير من الإعلانات الرئاسية، منها 7 فقط مقارنة بـ 24 في عام 2021 ، لكن عدد البيانات الصحفية الصادرة ارتفع الى 67 من 60 في عام 2021[5] .

ان الحجج التي استندت اليها روسيا لتبرير استخدام القوة ضد أوكرانيا هي الدفاع عن النفس ، والاستثناء الكامل للخطر المطلق لاستخدام القوة هي الحق في الدفاع عن النفس الذي تحكمه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة في حالة وقوع هجوم مسلح . إذ تنص المادة على انه لا يوجد في الميثاق بما في ذلك الخطر الوارد في المادة 2 الفقرة (4) ما يؤثر على الحق الطبيعي في الدفاع الفردي او الجماعي عن النفس في حالة وقوع هجوم مسلح ضد أحد

---

(1) Council at war : Russia Ukraine and the UN security http://www.ejiltalk.org

(2) The war in Ukraine، the protection on international peace http://politicstoday.org

(3) طارق الشامي ، حرب أوكرانيا تضع الأمم المتحدة امام لحظة محفوفة بالخطر انظر ذلك على الرابط : https://www.independentarabia.com

(4) With invasion of Ukraine، security councils 2022 efforts to http://press.un.org

(5) Ibid .

CC BY

أعضاء الأمم المتحدة . وأشارت السلطات الروسية الى جانب معين من هذا الامتياز ، وهو ما يسمى بالحق في الدفاع الوقائي عن النفس [1].

ويبدو ان تبرير روسيا لهجومها على أوكرانيا ينطلق من وجود تهديدات خطيرة تمس امنها القومي ، وان هذا الهجوم هو رد على القصف الاوكراني لحدودها ، إذ أعلنت الحكومة الروسية في 21 شباط 2022 ان القصف الاوكراني دمر منشأة حدودية تابعة لجهاز الأمن الفيدرالي على الحدود الروسية – الأوكرانية ، وزعمت انها قتلت 5 جنود اوكرانيين حاولوا العبور الى الأراضي الروسية[2] .

ومن المرجح ان الإحساس الروسي بالخطر الكامن في توسعة حلف الناتو ليشمل أوكرانيا قد دق جرس الخطر لدى السلطات الروسية إذ يعد مثل هذا الانضمام تهديد حقيقي لأمن روسيا ووجودها . وهذا ما أكده الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بان الهدف من إطلاق عملية عسكرية هو نزع السلاح من أوكرانيا وتحييدها[3] . ومن الجدير بالذكر الإشارة الى ان أوكرانيا كانت احدى الجمهوريات التي أعلنت استقلالها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 ، إلا ان روسيا تنتهج نسخة حديثة من سياسة الزعيم السوفيتي السابق ليونيد بريجنيف التي تنص على ان تكون لأوكرانيا ((سيادة محدودة)) كما حصل مع دول حلف وارسو عندما كانت ضمن مجال التأثير السوفيتي ، إذ حافظت الدولتان بعد انهيار الاتحاد السوفيتي على علاقات وثيقة فيما بينهما ولم يبدأ الصراع بينهما الا حديثاً ، وهناك العديد من النقاط الشائكة ، واهم هذه النقاط خلافاً هي الترسانة النووية لأوكرانيا والتي وافقت أوكرانيا على التخلي عنها بعد التوقيع على مذكرة بودابست للضمانات الأمنية ، شرط تعهد روسيا والموقعين الاخرين بتجنب التهديد باللجوء الى القوة او استخدامها ضمن سلامة ووحدة أوكرانيا ، وان لا تهدد استقلالها وسيادتها في عام 1999[4] .

بالإضافة الى ذلك فان روسيا كانت أحد الموقعين على معاهدة الأمن الأوربي في إسطنبول ، إذ اكدت ان لكل دولة مشاركة في المعاهدة الحق في اختيار او تغيير خططها الأمنية بما في ذلك معاهدات التحالف ، ولكن في عام 2014 قام كلا الطرفين بخرق المعاهدة [5] .

وبالرغم من كل ذلك فان الحجج التي استندت عليها روسيا لتبرير غزوها لأوكرانيا فأنها لا تشكل حجة مقبولة دوليا ، فقد حظر القانون الدولي تدخل أية دولة في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ، وتم تقنين هذا المبدأ والنص عليه في ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية الفقرة السابعة منه . كما جاء في اعلان مبادئ القانون الدولي والعلاقات الودية والتعاون بين الدول ، والصادر بمقتضى التوصية 2625 في 24 تشرين الأول 1970 الصادر عن الجمعية العامة للأمم

---

(1) The Russia – Ukraine crisis and the role of the united nations between reality and representation https://www.leurispes.it/

(2) انظر ذلك على الرابط https://ar.wikipedia.org .

(3) الإشكاليات القانونية للحرب الروسية – الأوكرانية . انظر ذلك على الرابط : http://eipss.eg.org

(4) انظر ذلك على الرابط : https://ar.wikipedia.org

(5) المصدر نفسه .

CC BY

المتحدة ((على انه ليس لدولة او مجموعة من الدول الحق في التدخل المباشر او غير المباشر ولأي سبب كان في الشؤون الداخلية او الخارجية لدولة أخرى)) [1] .

ونتيجة لذلك اعتبار ليس فقط التدخل العسكري بل ايضاً كل أنواع التدخل او التهديد الموجه ضد مكوناتها السياسية او الاقتصادية او الثقافية مخالفاً للقانون الدولي . وهذا يتجسد في انتهاك روسيا المادة 2 الفقرة 4 من ميثاق الأمم المتحدة التي تحظر استخدام القوة على المستوى الدولي ، فاستخدام القوة العسكرية الروسية ليس غير مألوف وانما هو يشكل خرقاً للدستور الدولي[2] .

ان استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) مراراً وتكراراً ضد مشاريع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بأنشطتها العسكرية في الأراضي الأوكرانية قد أدى الى افشال جميع هذه المشاريع ، وبالتالي منع الأمم المتحدة من اتخاذ خطوات ملموسة وعملية مثل فرض وقف إطلاق النار في أوكرانيا وانسحاب القوات العسكرية الروسية من أراضيها .

وقد سبق ان تم تحذير الأمم المتحدة من عواقب عدم وقف القتال في كلمات الرئيس الاوكراني فولوديمير زيلينسكي عندما خاطب مجلس الأمن الدولي في 5 نيسان 2022 بقوله ((نحن نتعامل مع دولة روسيا تحول حق النقض في مجلس الأمن الدولي الى حق مكتسب وحق للقتال وهذا يقوض بنية الأمن العالمي برمتها ... وإذا ما استمر الامر على هذا المنوال يمكن حل الأمم المتحدة ببساطة)) [3] كما قال الرئيس زيلينسكي بعد مضي 15 شهراً على غزو القوات الروسية لأوكرانيا لم تتمكن الأمم المتحدة من وضع حد للقتال او حتى التوسط في وقف اطلاق النار ، وهي في الواقع لم تفعل شيئاً اكثر من شجب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان والتحسر على الخروقات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني [4] .

وفي هذا السياق اعتبر الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش ((ان مجلس الأمن الدولي فشل في منع وقوع الحرب في أوكرانيا وانهائها)) مشدداً على ان موقف الأمم المتحدة واضح وهو ان الغزو الروسي لأوكرانيا انتهاك لسيادة هذا البلد وخرق لميثاق الأمم المتحدة [5] .

ويتضح من كل ذلك ان تتمتع روسيا بمقعد دائم في مجلس الأمن الدولي واعطائها الحق في استخدام حق النقض (الفيتو) قد قيد سلطة المجلس ومنعته من اتخاذ أي خطوة في اتجاه انهاء الحرب ووقف إطلاق النار ، إذ قامت روسيا منذ بداية الغزو لأوكرانيا في استخدام موقعها كاحدى الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن لعرقلة جميع الجهود المبذولة لإنهاء الحرب او محاسبة روسيا . وبذلك فقد أصبح دور المجلس مشلولاً تماماً في موقفه من الحرب .

---

[1] الإشكاليات القانونية للحرب الروسية – الأوكرانية ، مصدر سبق ذكره .

[2] المصدر نفسه .

[3] دانيال فارنر : هل يمكن ان تؤدي الحرب في أوكرانيا الى زوال الأمم المتحدة ؟ انظر ذلك على الرابط : https://www.swissinfo.ch

[4] المصدر نفسه .

[5] انظر ذلك على الرابط : https://www.aa.com.lr

CC BY

ثالثاً : الجمعية العامة :-

وفقاً لقرار الجمعية العامة رقم 377 (5) A لعام 1950 والمعروف باسم الاتحاد من اجل السلام وفحواه بانه إذا كان مجلس الأمن الدولي غير قادر على التصرف بسبب عدم وجود اجماع بين أعضائه الخمسة الدائمين الذين يتمتعون بحق النقض (الفيتو) ، فان الجمعية العامة تتمتع بسلطة تقديم التوصية لأعضاء الأمم المتحدة لاتخاذ تدابير للحفاظ على السلام والأمن الدوليين او استعادتهما.

وقد جاء هذا القرار بعد مقاطعة الاتحاد السوفيتي جلسات مجلس الأمن في المدة من 13 كانون الثاني حتى آب 1950 بسبب اعتراضه على رفض قبول الصين الشعبية بالأمم المتحدة واحتلالها للمقعد الدائم بمجلس الأمن المخصص للصين ، والذي كانت تحتله فرموزا (الصين الوطنية) . وقد استغلت الولايات المتحدة فترة غيابه بإصدار قرار بالدخول في الحرب الكورية [1] .

وخشية الولايات المتحدة ومنها دول الغرب من احتمال عودة الاتحاد السوفيتي الى حضور جلسات مجلس الأمن وما يترتب على ذلك من عرقلة جهود مجلس الأمن في كوريا ، ودفعاً لهذه العودة قررت الولايات المتحدة ان تتقدم الى الجمعية العامة بمقترحات تنص صراحة على تحملها مسؤوليات محددة في شأن حفظ السلام والأمن الدوليين في حالة عدم تمكن مجلس الأمن من القيام بذلك بسبب استعمال احدى الدول الكبرى لحق الاعتراض [2] .

وفي ضوء ذلك يقرر المجلس متى وأين يجب نشر عملية حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة ، ولكن تاريخياً عندما يكون المجلس غير قادر على اتخاذ قرار تقوم الجمعية العامة بفعل ذلك ، كما حدث في عام 1956 عندما أنشأت الجمعية العامة اول قوات طوارئ دولية للأمم المتحدة (UNEFIL) يونيفيل في الشرق الأوسط . بالإضافة الى ذلك يسمح للجمعية العامة ان تجتمع في جلسة استثنائية طارئة إذا طلب ذلك تسعة أعضاء من أعضاء مجلس الأمن او بأغلبية أعضاء الجمعية[3] .

وفيما يخص الحرب الروسية – الأوكرانية اتخذ مجلس الأمن قراره المرقم (2623) في 27 شباط 2022 بالدعوة لعقد جلسة طارئة للجمعية العامة أخذاً في الاعتبار ان عدم حصول اجماع أعضائه الدائمين منعه من ممارسة مسؤولياته الأساسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وفي الثاني من آذار اتخذت الجمعية العامة قراراً في جلستها الطارئة استنكرت بموجبه عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا ومطالبته بوقف فوري لاستخدام القوة ضد أوكرانيا ، وبسحب جميع قواته العسكرية بشكل كامل وغير مشروط من الأراضي الأوكرانية داخل حدودها المعترف بها دولياً [4] .

---

(1) الدكتور هادي نعيم المالكي ، مصدر سبق ذكره ، ص229 – 230 .

(2) المصدر نفسه ، ص230 .

(3) تعرف على صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوقف الحرب ، مصدر سبق ذكره .

(4) تعرف على صلاحيات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لوقف الحرب ، مصدر سبق ذكره

CC BY

وفي الثاني عشر من تشرين الأول 2022 صوتت الدول الأعضاء في الجمعية العامة على ما إذا كانت ستدين الاستفتاءات وعمليات الضم الروسية غير القانونية لأربع مناطق في أوكرانيا ، إذ أكد القرار من جديد على دعم سيادة أوكرانيا ووحدة أراضيها رافضاً مطالب روسيا بضم مناطق في البلاد التي احتلتها . وهذا القرار الثاني الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بدء الحرب والذي يدين روسيا [1] .

ومن الجدير بالذكر ان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قد أعلن في 30 أيلول 2022 ان مناطق لوغانسك ودونيسك وزاباروجيا وخيرسون الأوكرانية باتت روسية في ضوء استفتاء الضم الذي حصل في العشرين من الشهر نفسه ، وقد صوت مجلس الدوما الروسي بالإجماع على إضفاء الطابع الرسمي على عمليات الضم غير القانونية في 3 تشرين الأول 2022[2] .

وبعد مضي سبعة أشهر صوتت 143 دولة عضو في الأمم المتحدة لصالح قرار جديد من بينها 16 دولة من الشرق الأوسط وشمال افريقيا ، وصوتت دولة واحدة في المنطقة ضده وامتنعت واحدة عن التصويت ولم تصوت دولة واحدة [3].

وفي الثالث والعشرين من شباط 2023 أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الى سلام شامل وعادل ودائم بين روسيا وأوكرانيا ، وعلى الرغم ان 141 من أعضاء الجمعية العامة البالغ عددهم 193 صوتوا لصالح النص الذي جاء توقيته ليوافق الذكرى السنوية لهجوم روسيا الشامل ، فان تصريحاتهم قبل التصويت وبعده اشارت الى وجود تباينات مختلفة حول كيفية تحقيق النتيجة التي يتصورها هذا النص[4] .

ويعد هذا التباين الى حد كبير بمثابة انقسام بين الوفود الغربية ووفود الدول الأخرى . إذ كان حلفاء أوكرانيا متحدين في الغالب في ادانة روسيا ووعدوا بدعم أوكرانيا طالما كان ضرورياً ، وعلى النقيض من ذلك كان المتحدثون الذي يمثلون الدول الأعضاء غير الغربيين أكثر ميلاً الى الدعوة الى انهاء مبكر للحرب عن طريق التفاوض[5].

ان استحالة قيام مجلس الأمن بدوره في هذا الصراع اثارت مرة أخرى التساؤلات حول الدور الذي يمكن ان تلعبه الجمعية العامة وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى . وقد اتخذت مبادرات مختلفة مثل الجلسة الطارئة للجمعية العامة واعتماد قرار الجمعية 262 / 76 (التفويض الدائم لمناقشات الجمعية العامة عند استخدام حق النقض في مجلس الأمن) [6].

---

[1] موقف الأمم المتحدة من ضم روسيا مناطق اوكرانيا انظر ذلك على الرابط :
https://www.washingtonstitute.org

[2] انظر ذلك على الرابط : https://ar.wikipedia.org

[3] موقف الأمم المتحدة من ضم روسيا مناطق أوكرانيا ، مصدر سبق ذكره .

[4] https://www.crisisgroup.org The global south and Ukraine war at the UN .

[5] op.cit ,The global south and Ukraine war at the UN.

[6] The role of the UN in the conflict in Ukraine https://www.universiteitleidon.nl

CC BY

وكذلك في الحالات التي يكون فيها أحد الأعضاء الدائمين الخمسة متورطاً في تهديد السلام او خرقه او القيام بعمل عدواني ، يجب البحث عن توازن القوى في معالجة هذه القضية في مكان آخر ، والجمعية العامة هي المرشح الواضح .

وبموجب احكام هذا القرار تنظر الجمعية العامة في الامر فوراً بهدف تقديم التوصيات المناسبة الى الأعضاء من اجل الأمن الجماعي وهذا يوفر الآلية المناسبة التي يمكن من خلالها اخضاع تصرفات روسيا الاتحادية لكامل الإدانة العالمية ، ويمكن ان تنظر في مجموعة كاملة من التدابير بما في ذلك العقوبات الجماعية وعدم الاعتراف بل وحتى انشاء محاكمة المسؤولين عن جريمة العدوان[1].

ومن هذا المنطلق فقد قامت الولايات المتحدة في التحشيد في دعم اغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة لتحرر عدد من القرارات التي ذكرناها سابقاً مثل قرار العدوان على أوكرانيا الذي اعتمدته في 2 آذار والذي سمح لها بشجب العدوان الروسي ، ومطالبة روسيا بالكف عن استخدام القوة في أوكرانيا كما طالب مختلف الأطراف بالتقيد ببنود اتفاقية مينسك[2] .

ومن الجدير بالذكر ان اتفاقية مينسك 2 جاءت بعد غزو روسيا لشبه جزيرة القرم وضمها واحتلال القوات المدعومة من روسيا أجزاء من الشرق الاوكراني ، وتم التوقيع عليها في مطلع شباط 2015 بواسطة فرنسا وألمانيا . وكان ممثلون من روسيا وأوكرانيا ومنطقتي دونيتسك ولو هانسك الاوكرانيتين قد توصلوا الى تلك الاتفاقية التي تتضمن 13 بنداً، ولعل من ابرزها الوقف الفوري لأطلاق النار والشامل في مناطق معينة من المنطقتين أعلاه ، وسحب كلا الجانبين الأسلحة الثقيلة ، وانشاء منطقة امنية بينهما واجراء انتخابات محلية وفقاً للقوانين الأوكرانية بشأن النظام المؤقت الذاتي المحلي في انحاء معينة من المنطقتين ، وإصلاح دستوري تكون اللامركزية احد مكوناته الأساسية [3] وأوكلت اتفاقية مينسك 2 مهمة مراقبة وقف اطلاق النار وباقي بنود الاتفاقية الى منظمة الأمن والتعاون في أوربا ، وذلك بدعم من مجموعة الاتصال الثلاثية التي تتألف من المنطقة ذاتها الى جانب أوكرانيا وروسيا ، ولم تمنح الاتفاقية مجلس الأمن دوراً دبلوماسياً يضمن تنفيذها ، وهذا ما اضعف قدرته على الحد من تصعيد الأزمة ، مع تزايد قلق روسيا الأمني من جراء توسع حلف الناتو شرقاً في منطقة تعدها جزءً من جمالها الحيوي [4].

وعلى اية حال فان بإمكان الجمعية ان تلعب دوراً فاعلاً عندما يكون لجميع الدول صوتاً واحداً ولا تتمتع أي منها بحق النقض (الفيتو) ، بوصفها الجهاز الثاني في الأمم المتحدة عندما يتعلق الامر بالتعامل مع الازمات الكبرى ، لكون المجلس اصبح مشلولاً من جراء الفيتو الروسي ، ومكاناً للمناقشات والجدالات بين روسيا والغرب وقد اكتسبت الجمعية

---

[1] Council at war: Russia – Ukraine and the UN, op.cit .

[2] عائشة البصري ، استجابة الأمم المتحدة للغزو الروسي لأوكرانيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 25 آب 2022 ، ص2 .

[3] عائشة البصري ، مصدر سبق ذكره.

[4] المصدر نفسه .

CC BY

العامة أهمية كبيرة بسبب الحرب في أوكرانيا ، إذ أصدرت قرارات تدين روسيا في عدوانها على أوكرانيا بأغلبية كبيرة ، ولكن يبدو ان معظم هذه القرارات ظلت رمزية ولم تقدم سوى القليل من الاقتراحات الملموسة حول كيفية هيكلة عملية السلام [1] .

ففي عام 1956 تجاوزت الجمعية العامة مجلس الأمن الذي وصل الى طريق مسدود من اجل السماح بإرسال اول بعثة كاملة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة لإنهاء ازمة السويس ، ومنذ الستينيات فصاعداً كان للجمعية العامة ايضاً مكاناً للدول بالضغط على جنوب افريقياً لإنهاء الفصل العنصري ، والتوصية بفرض عقوبات اقتصادية وعسكرية وغيرها على بريتوريا ، بينما كان مجلس الأمن متباطأ [2]. وبطبيعة الحال فقد تعود العقبات الرئيسة التي تحول دون عمل الجمعية الى الاختلافات السياسية وتباعد المواقف للدول وليس الى الفجوات المعرفية . وان العديد من أعضاء الجمعية على استعداد للتعبير عن مواقف مبدئية واسعة النطاق بشأن الصراعات ، ولكنهم يشعرون بالقلق من الانخراط فيها بشكل أكثر مباشرة . وفشل أكثر من ثلث الدول التي صوتت على القرارات التي تدعم سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها في دعم نص في تشرين 2022 يدعو روسيا الى دفع تعويضات الى أوكرانيا [3] .

وإذا كان من حق الجمعية العامة تطبيق القرار الراسخ منذ مدة طويلة المعروف بصيغة
((الاتحاد من اجل السلام)) ، بشأن الاستجابات الجماعية للازمات الأمنية في الحالات التي لا يستطيع فيها مجلس الأمن التصرف بسبب عدم اجماع الأعضاء الدائمين . فأن الوضع الدولي الحالي لا يسمح بذلك بعد ان تحولت العلاقة بين الأعضاء من مرحلة التنافس الى العداء المعلن والمواجهة العسكرية غير المباشرة .
وإذا كانت الولايات المتحدة وحلفاؤها الاوربيون بارزين في الدعوة الى عقد اجتماع للجمعية العامة ، فأن الدول غير الغربية تهيمن على الجمعية العامة ، واصواتها هي التي سوف تحدد الفارق بين النجاح الدبلوماسي أو الفشل [4] .

ومع كل هذا الدور الذي لعبته الجمعية العامة بشأن الحرب في أوكرانيا فأن وظيفتها هي مناقشة وتقديم توصيات وتنديد ، وان سلسلة القرارات التي اتخذتها الجمعية هي مجرد توصيات وقرارات رمزية الى حد كبير تدين الغزو الروسي ، وربما تجد تأثيراً فقط في الرأي العام العالمي .

رابعاً : الجانب الإنساني :-

لقد ورد في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة بأن شعوب الأمم المتحدة قد عزمت على النجاح في تخليص الأجيال من آلام الحرب والتي راح ضحيتها في حربين العالميتين عشرات الملايين من الأشخاص . فالغاية من انشاء الأمم المتحدة هي حفظ الأمن والسلم الدوليين بواسطة مجلس الأمن ، والذي يتم منحه الصلاحيات والسلطات اللازمة لذلك . وهذا يتضح

---

[1] The UN general assembly eyes a bigger role in …. https://www.crisisgroup.org .

[2] …، op.cit. The UN general assembly eyes a bigger role in

[3] Ibid .

[4] What the UN general assembly can do for Ukraine …. https://www.crisisgroup.org .

من دوره المهم في حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية بموجب الفصل السادس ، وحفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الفصل السابع من الميثاق .

ومع هذه السلطات الكبيرة التي منحت لمجلس الأمن في تحقيق السلم الدولي الا انه أخفق في أداء دوره المطلوب في الحرب الروسية – الأوكرانية إذ لم يتمكن من منع اندلاع هذه الحرب او العمل على ايقافها بسبب ان أحد أطراف هذه الحرب يمتلك حق النقض (الفيتو) وهذا ما أدى الى شلل المجلس في أداء دوره المطلوب ، وفشل جميع المشاريع التي طرحت على طاولته .

وبعدما يقرب من 79 عاماً على انشاء الأمم المتحدة يظل هدف حماية السلم والأمن الدوليين مهماً وملحاً أكثر من أي وقت مضى ، إذ تسببت صراعات اليوم في حدوث معاناة إنسانية كبيرة من حيث الخسائر البشرية والنزوح والحاجات الإنسانية ، ويعيش ما يقرب من مليار ونصف شخص في حوالي خمسين منطقة صراع حول العالم تحت تهديد العنف [(1)] .

لقد تسببت الحرب في أوكرانيا في أسرع وأكبر نزوح للأشخاص في اوربا ، إذ يقدر عدد النازحين في أوكرانيا حوالي 12.8 مليون شخص وفقاً لتقديرات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، فقد نزح أكثر من 7 ملايين شخص داخل أوكرانيا واضطر 4 ملايين شخص الى الفرار من البلاد [(2)] .

كما تحققت مفوضية الأمم المتحدة السامية من مقتل أكثر 8200 مدني واصابة 14 ألف حتى 12 آذار 2023 محذرة من ان الارقام الحقيقية قد تكون اعلى بكثير [(3)] .

وقد أعربت رئيسة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان (باشيليت) عن قلقها البالغ حيال الاعتداء الروسي على أوكرانيا . إذ شددت باشيليت على ان الدول التي لا تتخذ جميع الإجراءات المعقولة لتسوية نزاعاتها الدولية بالوسائل السلمية لا تفي بالتزاماتها بحماية حق الحياة . وقالت يجب ان تحتل حماية السكان المدنيين الأولوية ، ويجب تجنب استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة مهما كان الثمن [(4)] . وجاء هذا التصريح بعد ان أفادت التقارير بوقوع ضربات عسكرية بالقرب من المدن الرئيسية ذات الكثافة السكانية العالية بما في ذلك خاركيف وكراماتورسك واوديسا وماريبول والعاصمة كييف . ودعت المفوضية السامية الى احترام القانون الإنساني الدولي بحذافيره ، وخاصة اتفاقيات جنيف الأربع عام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول لعام 1977 وكذلك القانون الدولي لحقوق الانسان[(5)].

---

(1) The war in Ukraine، op.cit .

(2) The united nations and Ukraine ey plaining the. https://www.betterworldcampaign.comUn'srolein

(3) One year anniversary of the Russian war against Ukraine. https://www.betterworldcampaign.org

(4) مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان تحث الاتحاد الروسي على وقف اعماله العسكرية ضد أوكرانيا فوراً https://www.ohcr.org

(5) المصدر نفسه .

CC BY

وعلى مستوى التحقيق في جرائم الحرب فقد أنشأ مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكاتها في أوكرانيا ، وتوصل أعضاؤها بعد اجراء تحقيقات في مناطق كييف وتشرنيهيف وخاركيف وسوسي الى نتيجة مفادها ان جرائم حرب قد ارتكبت في هذه المناطق من أوكرانيا في شباط وآذار 2022 عندما كانت تحت سيطرة القوات الروسية . ودمرت مباني المدينة بالأرض ، وتم اعدام المدنيين وتعذيبهم واغتصابهم . وتراوحت اعمار ضحايا الاغتصاب الجنسي من 4 – 82 سنة [1] .

وفي ضوء ذلك تم فتح مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً خاصاً في الجرائم المرتكبة أعلاه ، وأرسل فريقاً من المحللين وخبراء الطب الشرعي وعلماء الأنثروبولوجيا والمحامين لزيارة مواقع الفظائع الجماعية [2] .

وفي هذا السياق أعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش عن ارتياحه لقيام المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الحوادث التي وقعت في مدينة بوتشا الأوكرانية ، إذ اتهمت القوات الروسية بارتكاب جرائم حرب . وكانت الأمم المتحدة قد اتفقت مع السلطات الروسية خلال زيارة غوتيريش لموسكو على اجلاء المدنيين من مصنع ازوفستيال في مدينة ماريبول الأوكرانية بعد محاصرتهم هناك لأكثر من شهر [3].

وقد تمكنت الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر من تنفيذ زيارتين لإجلاء المدنيين من أراضي مصنع ازوفستيال ومن مناطق أخرى في مدينة ماريبول . ووفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين غادر أكثر من 50 ألف شخص أوكرانيا بعد اقل من 48 ساعة من الغزو الروسي، وكان هذا مجرد بداية لما أصبح ازمة اللاجئين والتي تعد الأسرع نمواً في اوربا بعد الحرب العالمية الثانية [4] .

ومن الجدير بالذكر الإشارة هنا الى ان مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة قد اعتمد في 4 آذار 2022 قرار يطالب بانسحاب سريع يمكن التحقق منه للجماعات المسلحة المدعومة من روسيا والقوات الروسية من الأراضي الأوكرانية . وفي 7 نيسان اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يقضي بتعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الانسان [5] .

ومن الناحية الأخرى فقد أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا . ولكن مع ذلك لم يؤد الى عواقب واضحة في سلوكه في الحرب ، كما لم يكن للعقوبات الدولية المختلفة أي تأثير في وقف هذا الغزو [6] .

---

[1] https://news.un.org . The UN and Ukraine: year long war spreads global fallout

[2] Ibid .

[3] https://www.aa.com.lr انظر ذلك على الرابط :

[4] The UN and Ukraine، op.cit .

[5] UN could not prevent Russia – Ukraine war، has it really lost . https://www.wionews.com

[6] دانيال فارنر ، مصدر سبق ذكره .

CC BY

وبشأن تعويض روسيا خسائر أوكرانيا من الحرب فقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً حول انشاء آلية للتعويض عن الخسائر الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا دون تحديد تفاصيل واضحة حول عمل تلك الآلية . إذ صوتت 96 دولة لصالح القرار مقابل رفض تصويت 14 دولة ، وامتناع 73 دولة عن التصويت . وتم التأكيد في نص القرار من جديد على التزام الجمعية العامة بسيادة أوكرانيا واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ، ومطالبة الاتحاد الروسي بالكف الفوري عن استخدام القوة ضد أوكرانيا ، وسحب بشكل كامل وغير مشروط جميع قواته العسكرية من أراضي أوكرانيا داخل حدودها المعترف لها دولياً وعلى امتداد مياهها الإقليمية بشكل فوري [1] .

كما ورد في هذا القرار بأنه من الواجب محاسبة الاتحاد الروسي على أي انتهاكات للقانون الدولي يرتكبها في أوكرانيا او ضدها ، ويشمل التعويض عن الإصابات الناجمة عن تلك الأفعال بما في ذلك أي اضرار تقع . وأكدت الجمعية العامة ضرورة القيام بالتعاون مع أوكرانيا بأنشاء آلية دولية تعني بمسألة الاضرار والخسائر او الإصابات الناجمة عن الأفعال غير المشروعة دولياً المرتكبة من جانب الاتحاد الروسي في أوكرانيا او ضدها [2] .

وفي هذا السياق دعا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة (تشابا كورشي) طرفي النزاع والمجتمع الدولي الى إعادة الالتزام بقيم ومبادئ ، ومقاصد الأمم المتحدة . وأضاف ان ((قتل عشرون ألف مدني والعديد من الجنود بالإضافة الى عدد لا يحصى من الجرحى ، وتفرق ثمانية ملايين لاجئ في جميع انحاء اوربا وخارجها ، ونزوح ستة ملايين داخلياً غالبيتهم من النساء والأطفال وتشتت العائلات)) [3] يعد في واقع الأمر جريمة دولية بحق الإنسانية .

وبدوره وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش الغزو الروسي لأوكرانيا بأنه يعد بمثابة إهانة للضمير الجماعي مشيراً الى مرور عام على هذا الغزو يمثل معلماً قائماً لشعب أوكرانيا وللمجتمع الدولي . وقال بأنه يشكل انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ويلقى بعواقب إنسانية وخيمة على حقوق الانسان ولهذه الحرب تأثير ملموس يتجاوز حدود أوكرانيا [4] .

وبمناسبة مرور عامين على الحرب الروسية – الأوكرانية حث رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة دينيس فرانسيس الدول خلال اجتماع الجمعية على الوقوف مع شعب أوكرانيا في سعيه لتحقيق العدالة والسلام . وذكر في كلمته امام ممثلي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأنهم ((لا يمكنهم ان يغفلوا عن الدمار والخراب المستمر ، او ان يتجاهلوا محنة شعب أوكرانيا)) [5] .

خامساً : تأمين الغذاء العالمي :-

---

[1] https://www.alaraby.co.ulk الأمم المتحدة تتبنى قراراً حول تعويض روسيا خسائر أوكرانيا في الحرب انظر ذلك على الرابط:

[2] الأمم المتحدة تتبنى قراراً حول تعويض روسيا خسائر أوكرانيا في الحرب ، مصدر سبق ذكره.

[3] https://news.un.org UN news .

[4] Ibid .

[5] General assembly president calls for solidarity Ukraine …. https://news.un.org .

CC BY

لقد فرضت الحرب غير القانونية التي تشنها روسيا على أوكرانيا ضغوطاً كبيرة على النظام الأمني الدول ، وأصبحت المخاوف من تشوب صراع نووي ، وأدت الى تفاقم ازمة الأمن الغذائي العالمية التي خلفت عشرات الملايين من البشر يعانون من الجوع ، كما أدت الى ارتفاع أسعار القمح والمواد الغذائية الأساسية في الأسواق العالمية بشكل مخيف .

وقد اثرت هذه الحرب على صادرات أوكرانيا من القمح وعلى مدى أربعة أشهر من الحرب ، إذ قامت البحرية الروسية بغلق الموانئ الأوكرانية في البحر الأسود . وقد أدى ذلك الى تأثر صادرات القمح الأوكرانية على سوق الطعام العالمي مسببة عدم استقرار أسعار القمح وعلى معدلات المنتجين .

ومن المعلوم ان أوكرانيا تعد كمنتج للقمح لأوربا ، وكانت قبل الحرب تعد بالمرتبة السابقة لأكبر منتجين في العالم ، وتعتمد عدة بلدان وبخاصة العالم النامي على القمح الاوكراني ، واغلب طعامها الأساسي المستهلك ، بينما تعتمد أوكرانيا في تعزيز دخلها القومي على تلك الصادرات [(1)] .

وبعد جهود دبلوماسية ومفاوضات فنية ، استطاعت الأمم المتحدة مع تركيا بعقد اتفاقية بين روسيا وأوكرانيا بتمكن الأخيرة من تصدير القمح من بعض موانئها . إذ التقى في نيسان 2023 الأمين العام للأمم المتحدة غوتيريش بشكل منفصل مع كل من رئيس أوكرانيا زيلينسكي والرئيس الروسي بوتين لغرض الخطة والتي تمكن تصدير القمح من ثلاثة موانئ أوكرانيا هي اوديسا ، كورنومورسك و يوزني مقيدني . هذه الاتفاقية أصبحت تسمى مبادرة حبوب البحر الأسود والتي وقعت في إسطنبول في 22 تموز 2023 . وبموجب هذه الاتفاقية قامت أكثر من 700 سفينة بتحميل أكثر من 20 مليون طن من القمح من الموانئ الأوكرانية والطعام المنتج [(2)] .

ولذلك فأن المشاركة المباشرة للأمين العام للأمم المتحدة في المحادثات التي ركزت على مسألة تصدير الحبوب قد مهدت الطريق الى مبادرة حبوب البحر الأسود ، وهي واحدة من المجالات القليلة التي تشارك فيها روسيا وأوكرانيا إذ تمكنت من التوصل الى اتفاق .

ويقضي هذا الاتفاق على اجراء السماح بالمرور الأمن للسفن التي تحمل الحبوب والمنتجات الغذائية الأخرى عبر البحر الأسود . وكانت لهذه المبادرة الدور الكبير في المساعدة على تهدئة أسعار المواد الغذائية العالمية التي وصلت الى مستويات مرتفعة للغاية في آذار 2022 . ومع تنفيذ هذه المبادرة بدأت الأسعار بالانخفاض ، وبحلول آذار 2023 كانت قد انخفضت بنحو 18 بالمئة من ذروتها قبل عام عندما بدأت الحرب [(3)] .

وقد أدت تركيا دوراً رئيسياً الى جانب الأمم المتحدة في التوسط في صفقة الحبوب عبر البحر الأسود مع روسيا وأوكرانيا وهو أمر مهم للغاية من ناحية التخفيف من تحديات الأمن الغذائي العالمي. وبعد انسحاب روسيا بشكل منفرد من هذه الصفقة في 17 تموز 2023 ، تبنت انقرة دبلوماسية نشطة لإعادة موسكو الى الاتفاقية ، ووضعت حزمة

[(1)] Prof. Dr. Shlomo Shpiro، the united nations and the Ukraine war، the limits of international conflict resolution . Berlin University center. p.28.

. [(2)] Ibid

. [(3)] Council at war, op.cit

CC BY

جديدة من المقترحات مع الأمم المتحدة لإعادة احياء الصفقة . وفي 4 أيلول 2023 التقى الرئيس التركي رجب طيب اردوغان مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في مدينة سوتشي لإحياء صفقة الحبوب [1] .

ويبدو ان تحرك الأمم المتحدة لعقد صفقة الحبوب انطلاقاً من ان الصراع في أوكرانيا له انعكاسات عالمية وثانوية على الغذاء والوقود وامدادات الطاقة ، ناهيك عن تأثيراته المدمرة على قطاع التمويل ، إذ ان العديد من دول الجنوب العالمي تعاني الامرين في هذه القطاعات الثلاثة ، ولهذا فأن الأمين العام للأمم المتحدة والمنظمة بأكملها جاهدين لمعالجة هذه الأمور الثانوية التي تخص الأمن الغذائي العالمي . ويعد ذلك تدخل مهم وبارز من قبل الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ويفهم من كل ذلك فأن دور الأمم المتحدة في الجانب الإنساني كان أكثر فاعلية سواء على تحركها في التخفيف من معاناة الشعب الاوكراني وتقديم الرعاية وكشف الانتهاكات الجسيمة بحق المدنيين جراء الحرب ، أم في التحرك والمساهمة في التخفيف من الأزمة الغذائية على الصعيد العالمي .

الخاتمة

ويتبين من كل ما تقدم فأن استمرار الحرب الروسية – الأوكرانية حتى الآن يؤثر على عدم تمكن الأمم المتحدة من إيقاف هذه الحرب او منع قيامها بالأصل . وفشل مجلس الأمن الدولي في كيفية التعامل مع هذا الصراع المسلح بالنظر لأن أحد أعضائه الخمس الدائمين يعد الطرف الأساسي في هذه الحرب ، وبما يمتلكه من حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن في احباط أي مشروع قرار لإيقاف هذه الحرب ، أو إدانة هذا الغزو تبعاً لذلك .

وبذلك فأن الدور المفترض لمجلس الأمن الدولي في التحكم بهذا الصراع المسلح بين روسيا وأوكرانيا قد بات مشلولاً تماماً ، وافقد دوره في التعامل بجدية كجهاز قادر على حفظ السلم والأمن الدوليين ، ومقابل ضعف مجلس الأمن فقد لعبت الجمعية العامة للأمم المتحدة دوراً اكثر فعالية من المجلس في الاستجابة السياسية والتعامل مع هذه الحرب في الجوانب الإنسانية ، وفي اتخاذ القرارات والتوصيات التي تندد بهذا الغزو ، او في محاسبة المسؤولين عن ارتكاب الجرائم والفظائع بحق المدنيين على صعيد الدور الذي لعبه في مجلس حقوق الانسان . كذلك ما قامت به الأمم المتحدة على صعيد التخفيف من غلاء أسعار القمح العالمي بعقد صفقة الحبوب والمتمثلة بمبادرة البحر الأسود .

[1] غالب دالاي ، روسيا تتلاشي قبضتها : كيف تنعكس حرب أوكرانيا على نفوذ موسكو في الشرق الأوسط ؟ انظر ذلك على الرابط : https://mecounsil.org

الاستنتاجات :-

1- ضعف دور الأمم المتحدة في منع قيام الحرب بإجراء وساطة ونزع فتيلها بين طرفي النزاع .

2- فشل مجلس الأمن الدولي بأداء دوره في حماية السلم والأمن الدوليين وإلزام طرفي الصراع بوقف الحرب بسبب استخدام روسيا حق النقض (الفيتو) المتكرر منذ بداية الحرب وحتى الآن .

3- اتسم دور الجمعية العامة للأمم المتحدة بالطابع الرمزي بالإشارة الى القرارات والتوصيات غير الملزمة والاكتفاء بالإدانة والتنديد لهذا الغزو .

4- تمثل الطابع الإيجابي للأمم المتحدة في الاستجابة على المستوى الإنساني ومتابعة عمليات النزوح والتهجير للمدنيين وتقديم الايواء لهم .

5- اظهار الخلل في ميثاق الأمم المتحدة الذي أصبح لا تحكمه المبادئ والقيم والقوانين التي جاءت بها وانما عامل القوة في العلاقات الدولية .

6- لا يزال الهيكل الأمني للأمم المتحدة على الرغم من فشله في الحرب يعمل على نحو لم يفعله مجلس عصبة الأمم في أواخر الثلاثينات من القرن الماضي .

الاقتراحات :-

1- تفعيل دور الأمم المتحدة بأقناع طرفي الحرب بالجلوس الى مائدة المفاوضات المباشرة او غير المباشرة للوصول الى إيقاف الحرب .

2- تحويل أوكرانيا الى دولة عازلة بين روسيا الاتحادية ودول حلف الأطلسي ، والاخذ بمطالب موسكو المتمثل بقلقها الأمني من جراء توسيع منظمة حلف الأطلسي شرقاً والتي تعدها ضمن مجالها الحيوي .

3- تعديل ميثاق الأمم المتحدة وضرورة اجراء إصلاحات وبما ينسجم مع الواقع الدولي الحالي وبخاصة في مجلس الأمن الدولي واضافة أعضاء اخرين يتمتعون بإمكانيات اقتصادية وعسكرية وسياسية .

4- اتخاذ التدابير اللازمة لحماية السكان المدنيين والاحياء المدنية من آثار الاعمال العدائية .

المصادر

أولاً : الكتب

1. إسماعيل صبري مقلد ، العلاقات السياسات الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، ط4 ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، 1985 .
2. رياض الصمد العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ط1 ، المؤسسة الاجتماعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1986 .
3. الدكتور زايد عبد الله مصباح ، عبيد الله مصباح ، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ، ط1 ، دار الرواد ، بيروت ، 2002 .
4. عائشة البصري ، استجابة الأمم المتحدة للغزو الروسي لأوكرانيا ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر ، 25 /أب /2002 .

ثانياً : الكتب باللغة الإنكليزية

1. Charter of the United Nations, New York
2. Prof. Dr. Shlomo Shpiro, the United Nations and the Ukraine war, the limits of international conflict resolution. Berlin University center

ثالثاً : المواقع الالكترونية

1. https://www.alaraby.co.ulk
2. http://www.aawsat.com
3. https://www.aa.com.lr
4. https://ar.wikipedia.org
5. https://www.betterworldcampaign.org
6. https://www.crisisgroup.org
7. http://www.ejiltalk.org
8. http://en.wikipedia.org
9. http://eipss.eg.org
10. https://www.independentarabia.com
11. https://www.leurispes.it/
12. https://mecounsil.org
13. https://news.un.org
14. https://www.ohcr.org
15. http://politicstoday.org

16. http://press.un.org
17. https://www.swissinfo.ch
18. https://www.universiteitleidon.nl
19. https://www.washingtonstitute.org
20. https://www.wionews.com
21. http://www.youm7.com